أنباء مصرية

«تسعير البترول كل 3 أشهر باستثناء البوتاجاز واستخدامات الكهرباء والمخابز»

مصر تنفي سعيها لقرض جديد من صندوق النقد الدولي

القاهرة ـ ناهد إمام و«أ.ش.أ»

نفى المركز الإعلامي لمجلس الوزراء ما تردد من أنباء حول اعتزام مصر الحصول على قرض جديد من صندوق النقد الدولي، مؤكدا أن كل ما أثير حول هذا الشأن ما هو إلا شائعات لا أساس لها من الصحة، تستهدف زعزعة الثقة في تعافي الاقتصاد المصري. وأشار المركز الإعلامي في تقرير توضيح الحقائق امس إلى أنه تواصل مع وزارة المالية، التي نفت تلك الأنباء، مؤكدة أن مصر لا تسعى للحصول على قرض جديد من صندوق النقد الدولي بعد انتهاء برنامج القرض الحالي البالغ قيمته 12 مليار دولار، مشددة على تحسن واستقرار الاقتصاد المصري بشكل ملحوظ بشهادة كل المؤسسات الدولية، ولا توجد حاجة للحصول على أي قرض جديد من الصندوق، وأن كل ما أثير حول هذا الشأن ما هو إلا شائعات لا أساس لها من الصحة، تستهدف زعزعة الثقة في تعافي الاقتصاد المصري.

وأضافت وزارة المالية أن الاقتصاد المصري الآن في حال أفضل، وقد استعاد ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية في ظل الإجراءات الإصلاحية التي أسهمت في تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، وزيادة تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية وارتفاع معدلات النمو والتشغيل.

إلى ذلك، نفى المركز ما تردد حول سحب شركة العاصمة الإدارية الأراضي المخصصة للشركات العقارية، مما تسبب في هروب المستثمرين. وأوضح أنه تواصل مع شركة العاصمة الإدارية الجديدة، والتي نفت تلك الأنباء بشكل قاطع، مؤكدة أنه لا صحة لما تردد حول سحب شركة العاصمة الإدارية الأراضي المخصصة للشركات العقارية، موضحة أنه لا يجوز سحب الأراضي من المطورين العقاريين المتعاقدين مع شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية إلا عند الإخلال بشروط التعاقد، وأن كل ما يثار في هذا الشأن شائعات تستهدف النيل من ثقة المستثمرين في جدوى المشروعات القومية الكبرى.

كما نفى المركز ما تردد من أنباء تفيد رفع الحكومة لسعر رغيف الخبز المدعم وأسعار السلع التموينية لأصحاب البطاقات التموينية، وذلك بعد قرار تحريك أسعار الوقود.

وفي غضون ذلك، نشرت الجريدة الرسمية قرار د.مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، بتولي لجنة متابعة التسعير التلقائي للمواد البترولية التي كان قد صدر قرار بتشكيلها، متابعة المعادلة السعرية بصورة ربع سنوية بحيث يتم ربط سعر بيع المنتجات البترولية بالسوق المحلي باستثناء البوتاجاز والمنتجات البترولية المستخدمة من قبل قطاعي الكهرباء والمخابز بنسبة زيادة ونقص متوسط السعر العالمي لخام برنت وسعر الصرف، كما ستتم مراعاة التكاليف الأخرى والتي ستعدل بشكل غير دوري.

القاضي عبدالله أمين رئيس محكمة النقض الجديد يؤدي اليمين أمام الرئيس عبدالفتاح السيسي أمس

رئيسا «النقض» و«النيابة الإدارية» الجديدان يؤديان اليمين أمام السيسي

القاهرة ـ خديجة حمودة

أدى القاضي عبدالله أمين محمود عصر اليمين أمام الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيسا لمحكمة النقض، كما أدى المستشار عصام الدين محمد فهيم المنشاوي اليمين رئيسا لهيئة النيابة الإدارية.

وصرح السفير بسام راضي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس السيسي اجتمع عقب حلف اليمين مع الرئيسين الجديدين لمحكمة النقض وهيئة النيابة الإدارية، حيث تمنى لهما التوفيق في أداء مسؤولياتهما، مؤكدا الحرص على ترسيخ دولة القانون القائمة على العدل والمساواة، مع أهمية العمل المتواصل لتمكين المواطنين من حقوقهم وضمان حرياتهم والتعريف بواجباتهم وفقا للدستور والقانون.

كما قام الرئيس السيسي بمنح وسام الجمهورية من الطبقة الأولى لكل من القاضي مجدي محمود طه أبو العلا رئيس محكمة النقض السابق، والمستشارة أماني محمد بدر الدين الرافعي رئيس هيئة النيابة الإدارية السابق، حيث أعرب الرئيس السيسي عن خالص التقدير لما بذلاه من جهد وتفان في تحمل المسؤولية لنصرة العدالة وتطبيق القانون ليكونا مثالا في إعلاء المصلحة الوطنية، مشيدا بالتاريخ العريق للقضاء المصري الشامخ.

«النواب»: التصالح في مخالفات البناء يدخل حيز التنفيذ

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

أكد المهندس علاء والي رئيس لجنة الإسكان بمجلس النواب في بيانه للجنة امس أن قانون التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها يدخل حيز التنفيذ الفعلي بعد أن وافق رئيس مجلس الوزراء على صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم 17 لسنة 2019 الخاص بمخالفات البناء، مؤكدا أن اللائحة التنفيذية لمشروع القانون سوف توضح آلية وإجراءات التنفيذ والحالات المخالفة التي سوف يتم التصالح معها وكذلك الحالات التي يحظر فيها التصالح.

واضاف أنها ستحدد قيمة التصالح والذي سيتراوح بين 50 جنيها وحتى 2000 جنيه للمتر وذلك حسب طبيعة المنطقة الواقعة بها المخالفة ونظام تحصيل قيمة المخالفات والتي من بينها التقسيط، وكذلك إعداد ووضع نماذج طلبات التصالح ونماذج التقرير الهندسي المطلوب لإثبات حالة المبنى الإنشائية وتحديد فئات رسوم طلب التصالح والذي سيتم احتسابه طبقا لحجم الأعمال المخالفة ومسطحها، بالإضافة لتحديد آلية عمل كافة اللجان وتشكيلها التي نصّ عليها القانون وكيفية التصالح وتحديد فئات رسم الفحص والمستندات المطلوبة ودور الجهة الادارية المختصة، وجميع الإجراءات الأخرى التي سيتم اتخاذها بخصوص طلبات التصالح وتقنين الأوضاع، وكيفية التظلم من قرار اللجنة في حالة عدم موافقة المواطن.

انضمام أوتوبيسات جديدة تعمل بالغاز للنقل العام

وكالات: أعلن اللواء خالد عبدالعال، محافظ القاهرة، أنه سيتم تسلم أول دفعة من الأوتوبيسات التي تعمل بالغاز الطبيعي وعددها 10 أوتوبيسات، خلال الأسبوع الجاري، من إجمالي 121 أوتوبيسا تعاقدت عليها هيئة النقل العام بالقاهرة للدخول في الخدمة وتطوير أسطول هيئة النقل العام. وأكد عبدالعال، في بيان امس، أن ذلك يأتي في إطار احتفالات محافظة القاهرة بعيدها القومي والموافق 6 يوليو، ومرور 1050 عاما على إنشائها وفي سبيل حرصها على تقديم خدمات أفضل لمواطنيها.

وأشار محافظ القاهرة إلى أن المحافظة حرصت على أن تكون تعاقداتها الجديدة على أوتوبيسات صديقة للبيئة تعمل بالغاز الطبيعي والكهرباء، وذلك تماشيا مع نهج الدولة في ترشيد استهلاك الوقود والحفاظ على البيئة.

أنباء لبنانية

جنبلاط: طرابلس ليست بحاجة لأحزاب غوغائية

باسيل من طرابلس: نرفض تحول لبنان إلى كانتونات

بيروت ـ عمر حبنجر

مرّت زيارة وزير الخارجية جبران باسيل إلى مدينة طرابلس بسلام، صحيح أن الزيارة كانت خاطفة، وان الحضور اقتصر على مناصري التيار الوطني الحر الذي هو رئيسه، في غياب وزراء ونواب وفعاليات المدينة، وان الاستنفار الامني والعسكري، بلغ المائة في المائة، وان خطاب باسيل تحدث بكل ما يرتاح ابناء المدينة لسماعه، لكنه صوب رماياته السياسية الجارحة، الى كل من وليد جنبلاط وسمير جعجع دون تسميات، وقال: نحن نريد الانتصار للدولة، وغيرنا بده المزرعة والامن الذاتي.

وقال باسيل من معرض رشيد كرامي حيث وصل برفقة وزير الدفاع إلياس بوصعب: نرفض تقسيم لبنان او تحوله إلى كانتونات، أو وضع خطوط حمر على تجول اللبنانيين، واضاف هذه الزيارة ما كان بدها هالضجة، أوليس نحن من يقال اننا نغزو أو نقتحم، فنحن لم نشارك في حروب الآخرين، لا في طرابلس ولا في أي مكان، ولم ننصب حواجز على الطرقات او ننتهك حرمات بل كنا في الجيش ضد الميليشيات، وان أول من اتهمنا بالمس في صلاحيات رئاسة الحكومة هو اول من انتهكها عند أزمة الإقالة، ولسنا نحن من اغتال رئيس حكومة لبنان في طرابلس (رشيد كرامي)، اما نحن فنريد رئيس الحكومة قويا لنبني لبنان معا.

وفي غضون ذلك، غرد رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط مشيرا الى انه اذا كانت من منطقة منكوبة في لبنان فهي طرابلس التي تحتاج الى أكثر من طريق قديسين، والى حصرية المنطقة الاقتصادية وترسيم الحدود الشمالية. وقال جنبلاط: طرابلس ليست بحاجة إلى احزاب عشوائية وغوغائية.

هذا، ووفق معلومات «الأنباء» فإن الوزير باسيل تواصل مع رئيس الحكومة سعد الحريري، ناصحا إياه بعدم الذهاب إلى عشاء المصالحة مع بري وجنبلاط حتى لا يصنف في الخط الآخر، لكن الحريري حسم خياره بالمصالحة، قناعة منه بأن تعطيل الحكومة الثلاثاء الماضي كرد فعل على عشاء عين التينة، مضر للجميع. وأما غيابه فسيكون اكثر ايذاء لموقعه، من حضوره، الذي وزع الاذى على الجميع.

وهذا ما يفسر الارباك الذي ساد المواقف، من مطالب احالة قضية «قبرشمون» على المجلس العدلي، لقد أصر النائب طلال ارسلان على هذا المطلب غير ذي الجدوى، من الناحية القضائية، ثم تجاهله في اليوم التالي، ثم عند الدفن عاد اليه بإصرار. ومن الحديث عن تأجيل زيارة الوزير باسيل الى طرابلس وعكار ثم عن حصولها السبت بدلا من الاحد ومع هذا التحول في الموعد، تحولت الاصوات المعترضة التي هبت بوجه باسيل، من معارضة الزيارة الى الترحيب بها من حيث المبدأ، مع التحفظ على خطابه الاستفزازي وحسب.

احدى اليافطات في طرابلس للترحيب بزيارة الوزير جبران باسيل الى معرض رشيد كرامي الدولي (محمود الطويل)

جنبلاط وباسيل بعد «جولة الجبل»

لا يمكن التقليل من شأن الأحداث الأمنية في الجبل وتفاعلاتها السياسية، ولا تبسيطها ولا حتى الأخذ بالنظريات والتفسيرات التي أعطاها طرفا المواجهة: الحزب الاشتراكي والتيار الوطني الحر. فما حدث ليس فقط نتيجة نزاع بين وزير يرى أن له حق في زيارة منطقة الجبل وأي منطقة أخرى، وليس هناك من منطقة مغلقة في لبنان في وجه أحد. وبين زعيم هذه المنطقة الذي يرفض «زيارة تجري بطريقة استفزازية» وتصب في خدمة الخطة الجارية لتطويقه وإضعافه. هذه ظواهر الأمور وليس عمقها، والمسألة ليست مسألة «زيارة وحق واستفزاز»، وإنما مسألة معقدة تتداخل فيها مصالح وهواجس الطوائف والزعامات والخصوصيات والتوازنات. إنها مسألة توترات سياسية تراكمت وتفاعلت وانفجرت في الشارع في خرق فاضح لقواعد اللعبة والتسوية.

ما حدث في طريقه الى الاحتواء والوضع لم يخرج عن السيطرة. المصالحة سياسية أولا ولكنها غير كافية، ولابد أن تصاحبها معالجة أمنية وقضائية، لأن مساً حصل بأمن الجبل وهيبة الدولة. ما حدث أكد على ثبات التسوية والحكومة، وأن أحدا لا يريد تفجيرها ولا يستطيع تحمل أمر كهذا، ولكن أظهر من ناحية ثانية أن نكسة أمنية وصدمة سياسية حصلتا، وأن شيئا ما تغير في المناخ العام، وأن اهتزازا حصل في العلاقات السياسية. ما حدث كان سريعا وخاطفا مثل الصاعقة، ولكن شظاياه السياسية أصابت أكثر من موقع، وتفاعلاته ونتائجه مستمرة وهذه أبرزها:

1 ـ خرج رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط من هذه الجولة «رابحا» ومن مصلحته أن تقف الأمور عند هذا الحد الذي يكفيه لرد الاعتبار واستعادة المبادرة. ومقارنة بسيطة بين الوضع الذي كان فيه قبل 30 يونيو (يوم الحادثة) والوضع الذي صار فيه بعدها، يتبين أن جنبلاط انتقل من موقع الدفاع و«المتلقي» الى موقع الهجوم و«المبادر»، ونجح في إيقاف مسار كان يحاصره وأشعره بضيق شديد وحصل على احتضان وحماية مراجع شيعية (بري) وسنية (الحريري) ومسيحية (جعجع وفرنجية والجميل). ونجح جنبلاط في تسديد ضربته الاعتراضية في توقيت حساس، ولكنه ملائم لمنع حصول رد عليه وتدفيعه ثمن هذه الخطوة الجريئة التي تجاوزت الخط الأحمر «السياسي». فلبنان الموجود وسط محيط إقليمي مضطرب ومتغير، وفي ظل أزمة اقتصادية خانقة وتوازن سياسي هش، ليس جاهزا للخوض في أزمات داخلية كبيرة ولا يحتمل خطوات على أرض الجبل لحل المشكلة عن طريق القوة العسكرية. ولا يحتمل خطوات حكومية لحل المشكلة عن طريق «الحسم القضائي» (المجلس العدلي).

2 ـ خرج جبران باسيل رئيس التيار الحر من هذه الجولة «جريحا» بالمعنى السياسي للكمة. هو يشعر بأنه جرح في كرامته السياسية عندما جرى تحميله مسؤولية ما حدث والدم الذي أريق واختصار كل المشكلة في زيارته الاستفزازية، مع أنه قام بزيارات مماثلة الى بشري وزغرتا والمتن والبقاع ولم تواجه باعتراضات مماثلة. وهو يكتشف أيضا مع الحملة غير المسبوقة التي شنت ضده أنه هو، وليس جنبلاط، المطوق بخصومات كثيرة والمستهدف بحملة لا تهدف الى ضرب العهد بقدر ما تهدف الى ضرب مشروعه لرئاسة الجمهورية وقطع الطريق عليه. تطورات هذا الأسبوع أشعرت باسيل بالإحراج الشديد الى الحد الذي يدفعه الى إجراء مراجعة حسابات في أسلوبه وأدائه، وحتى في زياراته المناطقية، وأيضا مراجعة علاقاته السياسية، وحتى علاقته مع الرئيس سعد الحريري التي تتعرض لاهتزازات متلاحقة، بعدما استهدفت بشكل مركز منذ ما بعد الانتخابات النيابية. وبعدما يكاد الفرز السياسي في البلد أن يصبح ليس على أساس من مع 8 و14 آذار، بل من مع باسيل ومن ضده.

3 ـ المشكلة كما انفجرت على أرض الجبل هي مشكلة درزية ـ درزية، ولكن الاشتراكي نجح في تحويل الأنظار عن هذه المشكلة وفي تحويلها الى مشكلة مع التيار الوطني الحر.

أنباء سورية

قتلى وجرحى في قصف بالبراميل المتفجرة والصواريخ على «خفض التصعيد»

الأكراد ينظمون مؤتمراً في القامشلي لبحث مصير الآلاف من الدواعش وعوائلهم

عواصم ـ وكالات: أعلنت وسائل إعلام كردية إن ما تسمى بـ«الإدارة الذاتية» التي تسيطر على مناطق واسعة في شمال شرقي سورية، افتتحت أمس المنتدى الدولي الأول لبحث ملف الآلاف من مقاتلي تنظيم «داعش» وعائلاتهم المحتجزين لدى قوات سوريا الديموقراطية (قسد).

وينظم المؤتمر مركز «روج آفا للدراسات الاستراتيجية»، على مدى ثلاثة أيام بعنوان «المنتدى الدولي حول داعش» في مدينة عامودا. ويناقش أبرز تحديات مرحلة ما بعد إعلان القضاء على دولة داعش، بعد استيلاء قسد على آخر مناطق سيطرته في شرق البلاد، بحسب المنظمين.

ويجمع المؤتمر نحو مئتي مشارك، بينهم خبراء وباحثون يقيمون في الولايات المتحدة ومحامون فرنسيون بالإضافة إلى مسؤولين من الإدارة الذاتية الكردية، وفق المنظمين.

وأورد مركز روج آفا، وتعني إقليم شرق كردستان في إشارة إلى المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في شمال وشرق سورية، في بيان تعريفي بالمؤتمر أنه «ثمة إجماع عالمي على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للتعامل مع الآلاف من المقاتلين الأجانب من تنظيم داعش وأتباعهم بالإضافة إلى الأطفال المرتبطين به والمحتجزين حاليا في شمال شرق سورية».

وأضاف «غير أنه يكاد لا يوجد أي توافق بشأن شكل هذا التحرك».

وتعتقل قسد في سجونها نحو ألف أجنبي من مقاتلي التنظيم، بينما تحتجز في مخيمات تديرها أكثر من 13 ألفا من أفراد عائلات مقاتلي التنظيم الأجانب من نساء وأطفال.

ويشكل هؤلاء عبئا على الإدارة الذاتية التي تكرر مطالبتها الدول الغربية وخصوصا دول التحالف، بتحمل مسؤولياتها واستعادة مواطنيها لمحاكمتهم على أراضيها.

وقالت وكالة «هاوار» الكردية إن المنتدى يستمر لثلاثة أيام، بحضور عشرات الأكاديميين والباحثين والمحللين السياسيين من دول عربية وأجنبية، إلى جانب حضور عدد من الصحافيين وبعض رجال الدين، بحسب الوكالة.

الحاضرون في المنتدى أكاديميون مصريون وأتراك وأميركيون ومن هولندا وبريطانيا وفرنسا والصين وإيطاليا ومن اختصاصات جامعية وأكاديمية وحقوقية مختلفة، بحسب «هاوار».

إلى ذلك، ألقت ثلاث طائرات مروحية تابعة للقوات الحكومية السورية ثلاثة براميل متفجرة على بلدة محمبل في ريف ادلب الجنوبي الغربي المشمول باتفاق خفض التصعيد الموقع بين روسيا وتركيا، مساء أمس الأول.

ونقلت وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) والمرصد السوري لحقوق الانسان عن مصادر مقتل 14 مدنيا بينهم سبعة أطفال في هجمات نفذتها طائرات حربية ومروحيات أمس على قرية محمبل في محافظة إدلب ما أدى إلى مقتل 13 شخصا بينهم سبعة أطفال.

كما قتلت امرأة، في قصف صاروخي للجيش على أطرف بلدة خان شيخون في جنوب المحافظة، وفق المرصد.

ترقب لنتائج زيارة المبعوث الأممي إلى سورية

معلومات عن قرب التوصل إلى اتفاق حول اللجنة الدستورية

وكالات: اتفق وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال لقائه مع المبعوث الدولي إلى سورية غير بيدرسن أمس الأول، على «ضرورة إطلاق عمل اللجنة الدستورية «قريبا». وأشار المرصد السوري لحقوق الإنسان الى أن «جهود موسكو للضغط على الحكومة السورية بهدف إبداء مرونة في هذا الملف أثمرت تقدما» وينتظر أن تكشف عن تفاصيله الزيارة التي يقوم بها بيدرسن إلى دمشق في غضون أيام قليلة.

وأعرب لافروف عن ارتياحه لـ «قرب انطلاق عمل اللجنة» الدستورية. وتتكون اللجنة المفترض أن تضع الدستور الجديد كفاتحة للخروج من الأزمة، من 3 قوائم تم الاتفاق على قائمتي المعارضة والحكومة، في حين شكل الخلاف حول 6 أعضاء من قائمة المجتمع المدني معرقلا لإعلانها حتى الآن.

وأكد أن الوزير الروسي الخطوة التالية تتمثل في عقد قمة لضامني مسار آستانة روسيا وتركيا وإيران لتثبيت هذه النتائج. في حين بشر بيدرسون بأن «الأطراف المعنية اقتربت من التوصل إلى نتيجة في هذا الشأن». ووصف تشكيل اللجنة الدستورية بأنه «باب للتسوية السياسية في سورية وإنهاء النزاع»، مشيرا إلى أن بدء عمل اللجنة الدستورية يعتمد على تحقيق بعض العوامل المهمة مثل إطلاق سراح السجناء السياسيين من قبل دمشق.

ودعا لافروف بيدرسون الى تعميق الحوار مع دمشق، لكن الأخير تمسك بمواقفه السابقة، وقال إن «أساس التعاون بيننا هو التمسك بالقرار الأممي 2254 واستبعاد التوجه للحسم العسكري على الأرض».

وأكد المبعوث الدولي أنه يعول على محادثاته في دمشق، معرباً عن أمل «بنجاح تشكيل اللجنة الدستورية».